Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

العجز الموازني في الجزائر: أسبابه وآليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)

Budget Deficit in Algeria: Causes and Funding Tools

Analytic Study during the period 2000-2019

عماد غزازي Rezazi Imad1، بولصنام محمد boulesnam mohamed 2
1 جامعة المدية University of Meddea، rezazi.imad@univ-medea.dz
2 جامعة المدية University of Meddea، boulesnam.mohamed @univ-medea.dz
المؤلف المرسل: عماد غزازي Rezazi Imad الإيميل: rezaziimad@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-06-21 تاريخ القبول : 2020-09-24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العجز الموازني وتشخيص أسبابه في الجزائر للفترة (2000-2019)، والتعرف على الأساليب التي انتهجتها السلطات المالية في الجزائر لمواجهة العجز من خلال توضيح دور صندوق ضبط الموارد في تمويله وتغطيته.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العجز الموازني في الجزائر يمثل اختلالا هيكليا ناتجا عن ارتفاع النفقات العامة المرتبطة بتمويل المخططات التنموية وتراجع الإيرادات المرتبطة بأسعار النفط، مع عدم فعالية صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة في ظل انهيار أسعار النفط، وضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة لاستدامة تمويل الميزانية العامة.

كلمات مفتاحية: عجز الميزانية العامة، صندوق ضبط الموارد، التمويل غير التقليدي.

Abstract :

This study aims at analyzing the phenomenon of budget deficit and determining its causes in Algeria during the period 2000-2019. The study tries to set the different tools that have been used by financial authorities in Algeria to cope with budget deficit through clarifying the role of revenue regulation fund in the process of funding and covering deficit.

The study concludes that budget deficit in Algeria is considered as structural imbalance in the public expenditure increase that has relationship with sustainable plans and the public revenues decrease in the light of lower oil prices and the necessity to find different alternatives to solve budget deficit sustainability.

Keywords: Budget Deficit; Revenue Regulation Fund; Non Conventional Funding.

1. مقدمة:

يعتبر عجز الميزانية العامة للدولة في العديد من الدول من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصادياتهم، لما يترتب على ذلك العجز من آثار اقتصادية غير مرغوب فيها تمس مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد، وقد زادت حدة هذا العجز خطورة مع تزايد دور الدولة ومسؤولياتها، لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الأساليب التي من شأنها معالجة ذلك العجز.

والجزائر كغيرها من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد في استقرار ميزانيته العامة على إيرادات المحروقات، واللجوء إلى الفوائض المالية الناتجة عن الموارد الريعية المتجمعة في صناديق لاحتواء تلك الفوائض واستخدامها كأداة لتمويل عجز الميزانية. مما سبق تبرز إشكالية البحث كما يلي: ما هي العوامل المسببة للعجز الموزاني في الجزائر ، وما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تغطية وتمويله للفترة (2000-2019)؟

2.1 هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحليل العوامل المؤدية إلى تنامي العجز الموازني في الجزائر، وتوضيح طرق تمويله من خلال التطرق إلى صندوق ضبط الموارد ودوره في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في تحقيق الاستقرار والتوازن المالي للميزانية العامة.

3.1 منهجية الدراسة:

يتم دراسة إشكالية البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث الاعتماد على المنهج الوصفي عند التعرض للإطار النظري للعجز الموازني وصندوق ضبط الموارد، وتحليل أسباب العجز وفعالية موارد الصندوق في تغطية عجز الميزانية في الجزائر.

2. العجز الموازني وطرق تمويله

نتعرض في هذا العنصر إلى مفهوم العجز الموازني، أسبابه وطرق تمويله.

1.2 مفهوم العجز الموازني:

يعرف عجز الميزانية العامة بأنه قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات المقدرة.[1] ويعرفه ماريو بليجير على أنه الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية.[2] وعجز الميزانية ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

مما سبق يمكن القول أن العجز الموازني هو أحد الظواهر الأساسية للمالية العامة، والتي يعبر فيها عن حالة اختلال في توازن الميزانية للدولة من خلال عدم كفاية الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وهي حالة تصيب البلدان المختلفة المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون العجز مقصودا بتعمد زيادة الإنفاق العام لأغراض معينة، أو غير مقصود نتيجة انخفاض إيرادات الدولة أو عدم قدرتها على تحصيلها بما يتناسب وحجم الإنفاق العام.

وتختلف نظرة المدارس الاقتصادية للعجز الموازني، حيث يؤمن الكلاسيك بفكرة حيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي أي حياد السياسة المالية، ومبدأ توازن الميزانية العامة للدولة أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة بغض النظر عن حالة الاقتصاد.

وفي المقابل، يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال أدوات السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي للبلد بغض النظر عن توازن الميزانية، وأن تصحيح العجز يكون من خلال الأدوات المالية السابقة، غير أن هذا العجز يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج المطلوب، ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

2.2 أسباب العجز الموزاني:

يعزى بروز العجز الموازني بصفة عامة إلى وجود تباين بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية، ومعدلات نمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، وفيما يلي عرض لكل عامل منهما وأثره في تزايد عجز الميزانية العامة.

1.2.2 تزايد معدلات نمو النفقات العامة: من بين أهم العوامل التي المساهمة في تزايد معدلات الإنفاق العام نذكر ما يلي:[3]

- **الأخذ بنظرية العجز المنظم:** وهذه النظرية التي تعود إلى النظرية الكينزية، والتي تعمل على استخدام أدوات السياسة المالية في أوقات الأزمات (الكساد)، وذلك من خلال زيادة النفقات العامة لإحداث تأثير مباشر على الزيادة في الدخل الوطني.

-**اتساع نطاق نشاط الدولة:** يتطلب توجه الدولة لدعم عملية التنمية الاقتصادية إقامة المشروعات الصناعية ذات الأهمية والتي قد يحجم عنها القطاع الخاص بسبب ضخامة رؤوس أموالها، وتوفير البنية التحتية والهياكل القاعدية كشق الطرق، وهذا ما يفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة للدولة.

- **تدهور قيمة العملة الوطنية:**يترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتطلب زيادة النفقات العامة، والتي تكون زيادة في الدخول الاسمية ولا تعود إلى زيادة الدخول الحقيقية.

-**الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية وتكاليف الحماية الاجتماعية:** حيث يتطلب من الدولة توفير قدر مقبول من التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي، إضافة إلى

الإنفاق الموجه لدعم أسعار بعض السلع الأساسية، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

-ارتفاع قيمة المديونية العمومية المحلية منها والأجنبية، وما ينجر عنها من دفع أقساط الديون وفوائدها وخصوصا مع ارتفاع أسعار الفائدة الدولية.

-زيادة السكان: من الطبيعي أن يترتب على زيادة السكان ارتفاع الإنفاق العام، حيث يتوجب على الحكومة التوسع في الاستثمار الحكومي لتوفير فرص عمل.

2.2.2 تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة

من بين أهم العوامل المؤدية إلى تراجع نمو الإيرادات العامة للدولة نذكر ما يلي:[4]

-ضآلة الجهد الضريبي: ويقصد بذلك انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني، وذلك لأسباب مختلفة كانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، التهرب الضريبي وانخفاض متوسط دخل الفرد.

-الاعتماد على الضرائب غير مباشرة: وتنتشر هذه الضرائب خاصة في البلدان النامية لسهولة جبايتها ووفرة حصيلتها واتساع نطاق وعائها، ويترتب علة هذه الضرائب ارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة،

وتوجيه حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي من جهة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة العجز الموازني.

-الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة: تعتمد الكثير من الدول وخاصة المصدرة منها للمواد الأولية والنفط على هذا النوع من الضرائب، لمساهمتها الكبيرة في مجمل الإيرادات العامة، وتتميز هذه المواد بعدم استقرار أسعارها لخضوعها للعرض والطلب عليها في الأسواق العالمية، وهذا ما ينجم عنه عدم استقرار حصيلة الضرائب المفروضة عليها.

3.2 طرق تمويل العجز الموازني:

إن وجود عجز مالي في الميزانية العامة للدولة، وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، يتطلب من صناع السياسة المالية معالجته وتغطيته بالاعتماد على مصادر مختلفة قد تتطلب التضحية ببعض الأهداف. وفيما يلي أهم طرق تمويل العجز الموازني.

1.3.2 التمويل بالإصدار النقدي:

في حالة عجز الميزانية العامة وارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لتغطية العجز من خلال زيادة إصدار النقود أو التوسع في الائتمان الذي تمنحه البنوك، مع ضرورة تناسب حجم الإصدار النقدي الجديد مع حجم الغطاء المتاح في المجتمع من سلع وخدمات، إذ أن عدم التوافق بينهما يعني وجود حالة تضخم نقدي (زيادة في الكتلة النقدية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج)، وعادة ما يعتبر هذا الإصدار مقابلا من مقابلات الكتلة النقدية المؤدية إلى التضخم، لتوجهه نحو الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي عدم مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد. ويتطلب نجاح الإصدار النقدي الجديد ما يلي:

-مرونة الجهاز الإنتاجي؛

-توجيه الإصدار إلى استثمارات إنتاجية مولدة للعائد؛

-مراعاة تباعد الفترات عند ضخ الإصدار وبكميات معقولة؛

-تضافر السياسات الاقتصادية المختلفة لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يخلفها الإصدار الجديد.

2.3.2 زيادة الضرائب:

يتطلب تمويل عجز الميزانية توفير موارد إضافية لرفع قيمة الإيرادات العامة، ويتأتى ذلك من خلال فرض ضرائب جديدة، ورفع معدلات الضريبة خاصة الضرائب على السلع الكمالية والتي تقتنيها الطبقة الغنية، وفي هذا الصدد لا بد من مراعاة انعكاسات ذلك على مداخيل الأفراد وقدرتهم الشرائية.

3.3.2 اللجوء إلى الأسواق المالية ببيع الدين العام:

تقوم الخزينة العمومية في مثل هذه الحالة بإصدار أذون وسندات خزينة وطرحها للاكتتاب العام، سواء للبنوك والمستثمرين للمحليين، أو حتى طرحها بعملات أجنبية للأجانب.

3. تحليل تطور العجز الموازني وأسبابه في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

شهدت بداية الألفية الثالثة انتعاش كبير لأسعار النفط فكان سعي الدولة إلى المباشرة في عدة مخططات تنموية للاستفادة من انتعاش أسعار البترول خلال هذه الفترة، والجدول التالي يوضح وضعية العجز خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم 01: تطور العجز الموازني في الجزائر للفترة 2000 - 2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة	الرصيد الموازني الإجمالي
2000	404,90	720,00	1 124,90	856,20	321,90	1 178,10	-53,20
2001	549,10	840,60	1 389,70	963,60	357,40	1 321,00	68,70
2002	660,30	916,40	1 576,70	1 097,70	452,90	1 550,60	26,10
2003	689,50	836,10	1 525,60	1 122,80	567,40	1 690,20	-164,60
2004	744,20	862,20	1 606,40	1 251,10	640,70	1 891,80	-285,40
2005	815,00	899,00	1 714,00	1 245,10	806,90	2 052,00	-338,00
2006	925,90	916,00	1 841,90	1 437,90	1 015,10	2 453,00	-611,10
2007	976,10	973,00	1 949,10	1 673,90	1 434,60	3 108,50	-1 159,40
2008	1 187,00	1 715,40	2 902,40	2 217,80	1 973,30	4 191,10	-1 288,70
2009	1 348,30	1 927,00	3 275,30	2 300,00	1 946,30	4 246,30	-971,00
2010	7,1421	7,1501	2923,4	2 659,10	86,3022	6468,86	-3545,4
2011	0,1669	40,1529	3198,4	3 879,20	38,3981	8272,56	-5074,16
2012	04,1950	04,1519	3469,08	99,3445	41,2820	7745,52	-4276,44
2013	10,2204	9,1615	3820,00	18,4291	20,2544	6879,82	-3059,82
2014	90,2615	73,1577	4218,18	61,4335	71,2941	7656,16	-3437,98
2015	71,2961	94,1722	4684,65	28,4972	78,3885	8858,16	-4173,51
2016	86,3064	55,1682	4747,65	3,4807	80,3176	7984,10	-3236,45
2017	39,3435	12,2200	5635,51	84,4591	37,2291	6683,21	-1047,7

2018	04,3939	2776,21	6714,25	4584,46	4043,31	8627,77	-1913,52
2019	44,3793	2714,46	6507,90	47,4954	68,3602	8557,15	-2049,25

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على:

- قوانين المالية للفترة 2000-2019.

-وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية متاح على الموقع الالكتروني http://www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2020/05/02.

يتضح من خلال الجدول تزايد العجز الموازني للفترة (2000-2019)، حيث انتقل من 53.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 2049.25 مليار دينار سنة 2019، ويعزى هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

-تزايد حجم النفقات العمومية نتيجة البرامج التنموية منذ سنة 2001، حيث ارتفعت النفقات العامة من 1321 مليار دينار سنة 2001 إلى 11493.1 سنة 2014 نتيجة الأغلفة المالية المخصصة للبرامج التنموية، ثم تسجيل تراجع النفقات للفترة (2015-2019)، حيث وصل إلى 8557.15 مليار دينار سنة 2019 وذلك تأثرا بصدمة انهيار أسعار النفط سنة 2014.

ومن الملاحظ تنامي النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري منذ سنة 2001، ويعزى سبب هذا التنامي إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي أدت إلى إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي دعم النمو الاقتصادي، من خلال الاستثمار في قطاعات الأشغال العمومية، البناء، الفلاحة والري ومختلف مشاريع البنية التحتية.

-تأثر العجز الموازني بتقلبات أسعار النفط، وانعكاس ذلك بشكل مباشر على إيرادات الميزانية، حيث تشكل إيرادات الجباية البترولية نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة إذ يصل متوسط مساهمتها بحوالي 60 % في أغلب سنوات الفترة المدروسة، وعرفت الإيرادات العامة ارتفاعا من 1124.9 سنة 2000 إلى 6507,90 مليار دينار سنة 2019 مع تسجيل معدل نمو متناقص بداية من سنة 2014 بسبب تراجع أسعار النفط، وتم الاعتماد بشكل أكبر على إيرادات الجباية العادية بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

تعتمد إيرادات الميزانية على السعر المرجعي للبترول وليس على أساس السعر التوازني للميزانية، وقد أدى تنامي الهوة بينهما إلى زيادة حجم العجز الموازني، وقد قدر السعر المرجعي ب 19 دولار قبل سنة 2008، ثم ارتفع إلى 37 دولار للبرميل للفترة (2008-2016)، 45 دولار سنة 2017 وأخيرا 50 دولار سنتي 2018 و2019.

4. آليات تمويل العجز الموازني في الجزائر وفعاليتها

في ظل تنامي عجز الميزانية العامة سعت السلطات المالية في الجزائر إلى الاعتماد على الفوائض المالية المتشكلة من إيرادات المحروقات لتغطية وتمويل العجز.

1.4 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني في الجزائر

يعتبر صندوق ضبط الموارد من الصناديق السيادية التي عكفت العديد من الدول الريعية على إنشائها، غير أن مهامه وهدفه في الجزائر يختلف كليا عن باقي صناديق الثروة السيادية.

1.1.4 ماهية صندوق ضبط الموارد:

صندوق ضبط الموارد هو أحد الصناديق الخاصة التي قامت الدولة بإنشائه لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية الفعلية والجباية البترولية المقدرة في قانون المالية، ولموارده أهمية كبيرة في كونها تعتبر أداة رئيسية وفعالة لتنفيذ السياسة المالية للحكومة.

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة بسبب الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال نفس السنة. ومن أجل استغلال هذه الفوائض أفضل استغلال في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات

الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويا. وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 ، والذي حدد نوع، أهداف ومجال عمل الصندوق.[٧]

علما أن الصندوق قد خضع لتعديلات مهمة خلال سنتي 2004-2006كذلك خلال سنة2017 ، وفقا للمادة 121 من قانون المالية لسنة 2017 (يتضح ذلك جليا في العدد 77 من الجريدة الرسمية المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1438 الموافق ل29 ديسمبر 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2007).

تتمثل موارد الصندوق في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، وأضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.

عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق لينتقل من تمويل عجز الميزانية إلى تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

إن هذا التعديل يبين بأن تمويل عجز الميزانية العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية (رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة).

كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الميزانية العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد إلا أنه في سنة 2017 تم تعديد هذا الشرط، حيث عدلت المادة 121من قانون المالية لسنة 2017 المادة 10 القانون المالية التكميلي لسنة 2000 في باب النفقات ليصبح هدف الصندوق هو تمويل عجز الخزينة فقط.

2.1.4 دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني خلال الفترة (2000-2018)

تزامنت فترة إنشاء صندوق ضبط الموارد مع الانتعاش الكبير في السوق النفطية العالمية، والتي أثرت على وضعية الصندوق بالإيجاب، حيث عرف الصندوق مداخيل كبيرة انعكست على الأهداف المسطرة.

الجدول رقم 02: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل وتغطية العجز الموازني في الجزائر للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إيرادات صندوق ضبط الموارد	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	الرصيد المتبقي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز
2000	453,23	-53,20	00	13,232	00

2001	356,00	68,70	00	5,171	00
2002	198,03	26,10	00	94,27	00
2003	476,89	-164,60	00	09,320	00
2004	944,39	-285,40	00	69,716	00
2005	2090,524	-338,00	00	92,3316	00
2006	3640,86	-611,10	91,53	07,2931	14.97
2007	4669,893	-1 159,40	531,95	35,3215	45.88
2008	5503,690	-1 288,70	758,18	12,4280	58.83
2009	4680,747	-971,00	364,28	52,4316	51,37
2010	5634,75	-3545,4	791,93	83,4842	34,22
2011	7143,15	-5074,16	1761,45	7,5381	71,34
2012	7917,01	-4276,44	2283,26	75,5633	39,53
2013	7695,98	-3059,82	2132,47	51,5563	69,69
2014	7373,83	-3437,98	2965,67	15,4408	26,86
2015	4960,35	-4173,51	2886,50	84,2073	16,69
2016	2172,39	-3236,45	1387,93	45,784	88,42
2017	784,45	-1047,7	784,45	00	87,74
2018	437,1	-1913,52	131,91	305,5	6,89

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على:

- قوانين المالية للفترة 2000-2018.

-وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية متاح على الموقع الالكتروني http://www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2020/05/02.

يمكن تحليل الجدول من خلال تقسيمه للفترات التالية:

-الفترة الأولى (2000-2004):

تعد هذه الفترة هي الأولى لإنشاء الصندوق، حيث دخل حيز الخدمة في سنة 2000، وكان الهدف الأول لإنشائه هو امتصاص الفارق بين الجباية المقدرة في قانون المالية والجباية البترولية الفعلية، حيث شهدت هذه الفترة حسب قوانين المالية عجزا كبير في سنوات 2003 ، 2004 و2005، وذلك خلال المخطط الخماسي الأول الذي عرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 525 مليار دينار جزائري.

وفي ظل ارتفاع سعر بترول عن السعر المرجعي للميزانية خلال هذه الفترة، عمدت الدولة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية، مع العلم أن النشاط الفعلي للصندوق خلال هذه الفترة قد اقتصر فقط على سداد الدين العمومي دون استخدامه في تمويل العجز الموازني، وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي التحكم في التضخم، رغم ذلك شهد رصيد الصندوق تراكمات للفترة (2000-2004) وصلت إلى حوالي 2428.55 مليار دينار جزائري، وتم اقتطاع مبلغ 954.33 دينار جزائري، أي تم استخدم حوالي 39 % من إيرادات الصندوق لتسديد المديونية الخارجية .

كما تميزت هذه الفترة بإدخال تعديل على القواعد المنظمة لنشاط الصندوق في سنة 2004 ، حيث تم إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية وهي .سياسة جديدة شرعت الحكومة في تنفيذها ابتداء من سنة 2004

.

-الفترة الثانية (2005-2009)

تميزت الفترة (2005-2009) بقانون المالية التكميلي لسنة 2006، والذي من خلاله تم تحديد السقف الأدنى للصندوق على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري وتخفيض حجم المديونية العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري المستمر عن طريق المخطط الخماسي الثاني الذي يقارِبُ 4202.7 مليار دينار، بالإضافة إلى الاستمرار في عمليات سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبق للمديونية وتسديد تسبيقات بنك الجزائر التي شرع فيها إبتداءا من سنة 2004، علما أنه لم تبدأ عملية تمويل عجز الميزانية إلا في سنة 2006 . وفيما يتعلق بجانب الموارد فقد تلقى الصندوق خلال هذه الفترة تحويلات إجمالية تجاوزت 20585.54 مليار دج بسبب تحقيق الحكومة لفوائض مالية معتبرة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية عن السعر المرجعي لبرميل البترول في قانون المالية، وفي المقابل تم استخدم مبلغ 3999.741 دج، أي تم استخدم حوالي 19 % من إيرادات الصندوق منها 41 % لتسديد المديونة و 15 % لتسديد تسبيقات بنك الجزائر و 43 % لتمويل عجز الميزانية .

-الفترة الثالثة (2010-2014):

تميزت الفترة (2010-2014) بالارتفاع الكبير لعجز الميزانية من سنة لأخرى حتى وصل إلى 3437.98-مليار دينار سنة 2014 نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي، وذلك من خلال برنامج الاستثمارات العمومية، الذي رصدت له الحكومةُ غلافاً مالياً قدره 2121.4 مليار دينار، وبالمقابل شهدت هذه الفترة تسجيل أكبر فائض في الجباية البترولية في سنة 2013 نتيجة ارتفاع أسعار البترول عن السعر المرجعي المحدد في قانون المالية وتعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية 2008، بالإضافة إلى ذلك انتهاء الدولة من تسديد المديونية الخارجية وخدمة الديون وكذلك تسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة العمومية الخارجية.

تراكمت إيرادات الصندوق خلال هذه الفترة إلى 35764.72مليار دج، وبالمقابل قدر مجموع استخدامات الصندوق 9933.79 دج، أي تم استخدام حوالي 28% من إيرادات الصندوق كلها لتمويل عجز الميزانية.

-الفترة الرابعة (2015-2017):

تميزت هذه الفترة بتراجع عجز الميزانية العامة، حيث تراجع من 7695.982 مليار دينار سنة 2014 إلى3103.70 مليار دينار سنة 2015 نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي حيث انتقل من 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار في الفترة (2010-2014) إلى 21.000 مليار دينار، أيّ 262 مليار دولار، وذلك لتجميد عدة مشاريع كبرى وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف.

وتم استخدام كل موارد الصندوق في شهر فيفري 2017، حيث أصبح رصيد الصندوق 00 دج حسب تقرير وزارة المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني في الجزائر.

2.4 التمويل غير التقليدي للعجز الموازني للفترة (2018-2019)

انعكس التراجع الحاد في أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 إلى غاية سنة 2017سلبا على الموارد النفطية والتي تشكل 60 % من إيرادات الميزانية العامة، ومن ثم زيادة العجز الموازني للدولة، الأمر الذي أدى إلى تمويل العجز من اقتطاعات صندوق ضبط الموارد بواقع 82.6 % من موارد الصندوق، مما ترتب عليه تآكل قيمته ووصوله إلى الحد الأدنى القانوني سنة 2018.[vi]

ولضمان استمرارية تمويل نماذج التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بداية من سنة 2001 قامت السلطات المالية في الجزائر باللجوء إلى طريقة جديدة لتمويل العجز في الميزانية عن طريق ما يعرف بالتمويل غير التقليدي للخزينة، والتي يتم اللجوء إليها بصفة استثنائية لمدة 5 سنوات، وتسمح هذه الآلية بتعبئة موارد استثنائية للخزينة ذات طابع انتقالي من خلال تزويد الصندوق الوطني للاستثمار في حالة الحاجة بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات. وقد جاء مشروع الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض والذي يسمح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية جديدة بناء على القانون 10/17 المؤرخ في 2017/10/11، حيث جاء في المادة 45 منه قيام بنك الجزائر بشراء مباشر عن الخزينة للسندات التي تصدرها من أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي خاصة منها القرض السندي الذي طرحته الخزينة سنة2017 وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

يقدر حجم الأموال المطبوعة في إطار التمويل غير التقليدي ب 2185 مليار دينار في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية وفقا للمادة 45 من القانون السالف الذكر، وقدرت احتياجات سنتي 2018 و2019 ب 1815 و580 مليار دينار جزائري على التوالي.[vii]

يتمثل التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/17 في إصدار النقود من طرف بنك الجزائر لتغطية عجز الخزينة العمومية بمدة محددة زمنيا بخمس سنوات وغير محددة بسقف معين، وهذا ما يترتب عنه ضبط ميزانية الدولة، غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يخلف آثارا جانبية على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الكتلة النقدية التي لا يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع الأسعار والتضخم واستمرار انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

5. خاتمة:

عالجت الدراسة ظاهرة العجز الموازني في الجزائر من خلال إبراز أهم أسبابه وطرق تمويله، وتتلخصت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها في هذا الصدد فيما يلي:

- يترتب على العجز الموازني آثار غير مرغوب فيها، مما يتطلب البحث عن آليات وأساليب كفيلة لتمويل وتغطية العجز بعيدا عن التمويل التضخمي والتمويل بالضريبة، ولذلك عمدت العديد من البلدان إلى تشكيل صناديق لامتصاص الفوائض المالية الريعية واستخدامها كأداة بديلة لمعالجة العجز، خاصة في ظل الصدمات الخارجية سواء النفطية منها أو التجارية.

-سجلت الميزانية العامة في الجزائر عجزا في اغلب سنوات الدراسة نتيجة لارتفاع حجم النفقات العمومية وتراجع الإيرادات النفطية، حيث تعتمد إيرادات الميزانية في الجزائر بصورة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية، لذا فإن تقلب أسعار النفط من شأنه التأثير على الاقتصاد الجزائري، وبروز العجز الموازني فيه، الأمر الذي تطلب إنشاء صندوق ضبط الموارد لتحصيل فوائض الجباية البترولية، وتوجيهها لتمويل وتغطية عجز الميزانية العامة.

- تم استخدام صندوق ضبط الموارد في الجزائر بفعالية في تمويل عجز الميزانية العامة، غير أن الإشكال لا يقتصر على طبيعة الاقتطاعات الموجهة لتمويل الميزانية، بل يكمن في استمرار هذا العجز خلال السنوات الأخيرة، حيث تآكلت موارد الصندوق سنة 2018.

-تم اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي لمواجهة العجز الموازني، غير أن هذه الآلية أثبتت محدوديتها وعدم قدرتها على تحقيق هدف تغطية العجز الموازني، حيث تترتب عليها آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع الأسعار والتضخم وتراجع

قيمة العملة الوطنية، ومن ثم عدم تناسب هذه الآلية مع الاقتصاد الجزائري.

بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ترشيد وحوكمة النفقات العامة؛

-ضرورة تعبئة الموارد النفطية الفائضة لصندوق ضبط الموارد وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة المولدة للدخل دعما للتنمية الاقتصادية والمستدامة بدلا من التركيز على تمويل وتغطية العجز الموازني؛

-البحث عن بدائل أكثر جدوى لتمويل العجز الموازني بعيدا عن القطاع النفطي كمشاريع B.O.T والأدوات التمويلية الإسلامية كالصكوك الإسلامية.

6. الأشكال والرسومات البيانية:

الشكل رقم 01 : تطور العجز الموازني في الجزائر للفترة (2000-2019)

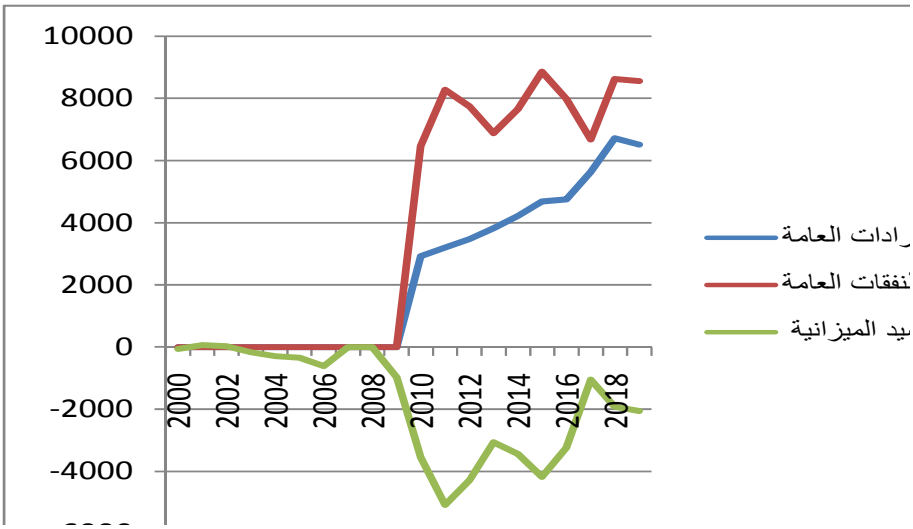

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01.

الشكل رقم 02 : تطور المبالغ المستخدمة لصندوق ضبط الموارد لتمويل العجز الموازني في الجزائر للفترة (2000-2018)

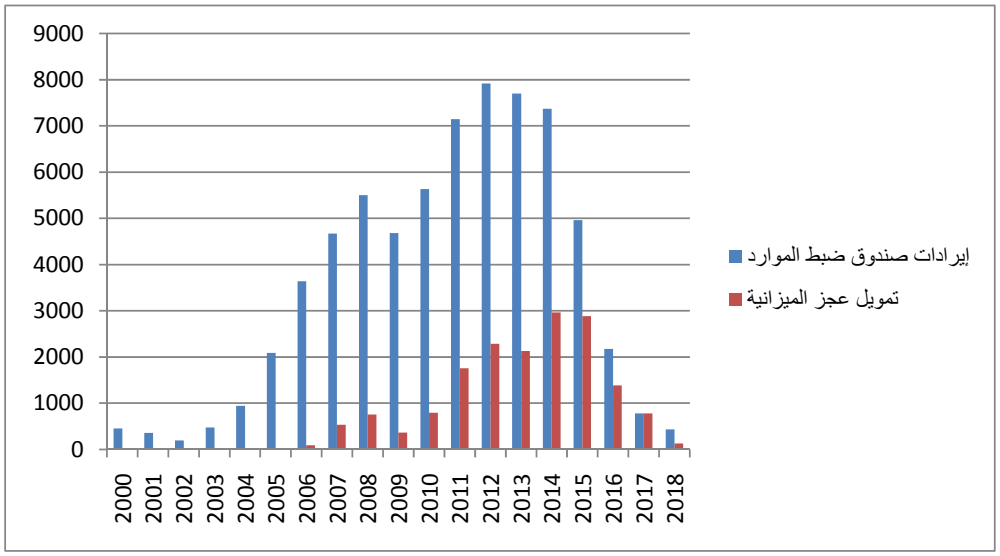

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 02.

7. قائمة المراجع:

- الكتب:
- حسين راتب، يوسف ربان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999.
- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- المقالات:
- العشي وليد، صديقي احمد، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد2، العدد2، 2018.
- نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 04، 2010.
- جديدن لحسن، بن اعمر بن حاسين، التمويل غير التقليدي وأداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018، دفاتر MECAS، المجلد 15 العدد 2، ديسمبر 2019.
- ماريو بليجير، أروبين تشبيستس، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 1992، ص 40.

7. هوامش:

[1] حسين راتب ويوسف ربان، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 1999، ص92.

[2] ماريو بليجير وأروبين تشبيستس، كيف يقاس العجز المالي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر1992، ص 40.

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص205.

[4] حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص206.

[v] نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مجلة الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الشلف، العدد4، 2010،ص85.

[vi] جديدن لحسن، بن اعمر بن حاسين، التمويل غير التقليدي وأداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018، دفاتر MECAS، المجلد 15 العدد 2، ديسمبر 2019، ص226.

[vii] العشي وليد، صديقي احمد، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، المجلد2، العدد2، 2018، ص ص258-260.